Dr. Eng
Nader Riad

التنمية الأقتصادية عن طريق

التوسع والتنويع في الصناعات في إتجاه التصدير

يونيو ١٩٩٦

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

مقدمة

لا جدال من أن التصدير يحتل أهمية متزايده في أولويات السياسة الأقتصادية خاصة في إطار ما نشهده من متغيرات عالمية ، وما يصاحب ذلك من إبرام اتفاقيات الشراكة والتكتلات الإقتصاديه ... ومع تشابك العلاقات الدولية وانصهارها في بوتقة واحدة أصبحت قضية التصدير وتشجيع مقدراته في مقدمة إهتمامات سياسة الدوله .. التصدير هو حاضر مصر ومستقبلها ولا حياة للصناعة أو إنتعاش للأقتصاد إلا بنمو التصدير وزيادة معدلاته ، وفتح أسواق جديدة بما يستوجب بلا جدال جوده متميزه ومطابقة للمواصفات والمعايير العالمية و التعرف علي إحتياجات المستهلكين ومتطلباتهم .. وتدعم الدولة قضية الصادرات مستخدمه في ذلك آليات كثيره يأتي علي رأسها السماح للقطاع الخاص بالأستثمار في كافة المجالات الإنتاجية ، وما واكب ذلك من إستقدامه لتكنولوچيا متطوره وتقنيه حديثة .. الأمر الذي أفرز منتجات ذات جودة عالية في السوق المصري مما دفع قطاع الأعمال العام إلي التطور والتحديث لموائمة هذا النهج ، كما يتم العمل حالياً في ظل آليات السوق ومحددات السوق الحرة والمنافسة الشرسة وفتح السوق الداخلي علي المنتجات المستورده مما استتبع التحسين والتجويد لمجابهة المنافسة من خلال إتباع عده معايير أهمها :

أ - استقدام تكنولوچيا متطوره .

ب - تحسين المعدات القائمة والعمل علي رفع كفاءة إنتاجيتها .

ج - الاهتمام بإختيار الخامات الجيدة المتجانسة المطابقة للمواصفات القياسية .

د - ترشيد التكلفة وتقليل المهدر ونسب العوادم وترشيد الطاقة للحصول علي منتج جيد بتكلفة مقبوله معقولة .

هـ - تدريب العماله لتحسين كفاءة الاداء .

و - الاهتمام بالصيانه الوقائية للآلآت والمعدات .

ز - الاهتمام بأساليب ضبط الجودة علي المراحل المختلفة للإنتاج وتأكيد جودة المنتج النهائي .

ح - الاهتمام بأنشطة التعبئة والتغليف ومراعاة العناصر الجمالية لجذب المستهلكين

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢.) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

ونظراً لأن التصدير هو أهم القضايا الحيوية في إطار متطلبات الصناعة الحديثة فقد أولاه الرئيس مبارك رعايته وإهتمامه في إطار جهوده في إعداد مصر لدخول القرن الحادي والعشرين حيث قبل أن يرأس بنفسه المجلس الأعلي للتصدير ليكون ذلك بمثابة إعلان عام للدوله حكومه وشعباً عن أهمية التصدير في صناعة المستقبل الاقتصادي لمصر .

ومن ثم فإن العمل علي تنويع الصناعات والتوسع في القاعده الإنتاجية القومية لتحقيق معدلات متناميه متعاظمه من الصادرات المصريه يعتبر بلا شك هدفاً قومياً لتحقيق التنميه الاقتصادية .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢.) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

أولاً : أهمية وضع خطة شاملة وسياسة متكامله للتصنيع

لابد من وضع خطة شاملة وسياسة متكامله للتصنيع يشارك في إعدادها إتحاد الصناعات تستهدف سد الإحتياجات علي المدي البعيد من خلال نظرة مستقبلية للخريطة الصناعية وفي نفس الوقت تكون بمثابة الموجه والمرشد لمتطلبات السوق المحلي والأسواق العالميه ولآفاق ومجالات الاستثمار للمستثمرين حيث توضح للمستثمر المجالات التي يمكن الأستثمار فيها والإقدام عليها والبعد عن المجالات التي بها فوائض عن إحتياجات الأسواق .

ثانياً : أهمية إعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن إحتياجات الأسواق العالمية

لتحقيق توسعات مخططه للتصنيع وتنويع الصناعات بما يحقق معدلات متناميه للصادرات المصرية .. فإن ذلك يتطلب إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات متكامله عن الأسواق العالمية والمستهلكين ومتطلباتهم وإحتياجاتهم وأذواقهم والظروف الأقتصادية الحاكمه لتلك الأسواق ، وكذا القيود والتشريعات والمواصفات بكل سوق ليكون ذلك مرشداً وهادياً في تحديد التوسعات والتنويع في الصناعات بما يخدم قضية التصدير والمستثمرين في آن واحد .
ويمكن لوزارة الخارجية ممثله في بعثات التمثيل الدبلوماسي ، وكذا التمثيل التجاري وشركات التجاره الخارجية أداء دور فعال في هذا الشأن .. كما يمكنها أيضا الترويج للمنتجات والسلع المصرية .

ثالثاً : أهمية التوعية بضرورة التواجد في الأسواق العالمية

تركز بعض الصناعات .. كما يري بعض المستثمرين رفض تقديم عروض تصديرية بحجة اعتمادهم علي أن السوق المحلية تستوعب إنتاجها كاملاً .. وهذا مبدأ خاطئ يجب التوعية

تليفون : ٥٠٠٥٩١٠٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢.) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

بشأنه والتأكيد علي أهمية التوسع والتواجد في الأسواق العالمية في ضل المنافسة الحادة الشرسة المتوقعه في السوق المحلي بعد تطبيق إتفاقية الجات وإتفاقيات الشراكة مع أوربا ومع أمريكا لمواكبة المستقبل ومواجهة الشركات الجديدة وإنتاجها المتزايد ، وكذا مواجهة الاستيراد للسلع المثيله من الأسواق الخارجية .

رابعاً : الجودة عنصر حاسم وحاكم للتوسع والتنويع في إتجاه التصدير

مع ازدياد حدة المنافسة وشراستها في الأسواق العالمية ... وفي إطار إتفاقيات الشراكة ... تظل القدره علي التصدير محكومة بجودة السلع والمنتجات المصدره التي تمكن المنتج المصري من المنافسة ... ونعني بالمنتج الجيد بأنه ذلك المنتج جيد الصنع وجيد السعر وجيد الخامات (قطع الغيار ، الصيانة .... الخ) ويعدل عليه طوال عمره الافتراضي وأقتصادي في التشغيل (السلع والمنتجات الكهربية وغيرها من المستهلكه للطاقة في تشغيلها).

إذن تظل عملية التوسع والتنويع في إتجاه التصدير محكومه بمعايير لتحقيق الجودة بتكلفة ملائمة ومقبولة من خلال :

١ - إستخدام تكنولوچيات مناسبة .
٢ - إستخدام عمالة مدربة .
٣ - وجود إدارة واعية رشيدة .
٤ - إستخدام أساليب ووسائل ومعايير فعالة لضبط الجودة خلال المراحل المختلفة للإنتاج وتأكيد جودة المنتج النهائي .
٥ - الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية .
٦ - إستخدام خامات جيدة .
٧ - التدريب المستمر لجميع العاملين بمختلف مستوياتهم .
٨ - الاهتمام بحسابات التكاليف .
٩ - الإقلال من كافة أشكال وأنواع الإهدار .
١٠ - الأخذ بنظم الصيانة الوقائية المخططة .

تليفون : ٥٠٠٥٩١٠٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

١١ - العمل علي الحفاظ علي البيئة ومسايرة الأتجاهات العالمية في هذا الشـأن (مواصفات أيزو ١٤٠٠١) .

١٢ - مواكبة المتغيرات العالمية والاتجاهات الحديثة في مجالات إدارة وضمان وتأكيد الجودة (المواصفات العالمية أيزو ٩٠٠٠) .

خامساً : حل مشكلات التصدير محدد حاكم للتوسع والتنويع في إتجاه التصدير

تبذل الدولة قصاري جهدها لحل مشكلات التصدير ... وليس أول علي ذلك كما سبق أن أشرت إلي قبول الرئيس حسني مبارك أن يرأس بنفسة المجلس الأعلي للتصدير ..... ومع هذا لا زالت هناك مشكلات جوهرية تعيق النهوض بحجم الصادرات المصرية بمعدلاتها والأرتقاء بمعدلاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة .

ومن أهم هذه المشكلات ما يلي :

١ - وجود سلع ومنتجات مستورده مرفوضة في بلادها نتيجة لعدم الألتزام الكامل بالمواصفات القياسية بما يهدد الصناعات القائمة ... ومن ثم لا يشجع علي توسعات جديدة .

٢ - القوانين والتشريعات المنظمة للعلاقة بين العاملين وأصحاب العمل بحاجة إلي تطوير يحقق العدالة لكل الأطراف ويعمل علي إثابة المجتهدين والمبدعين والمطورين ... ويحقق في نفس الوقت حق صاحب العمل في محاسبة المقصرين المتكاسلين ، مازالت التشريعات الحالية سبباً في عدم التوسع في القاعدة الصناعية الإنتاجية .

٣ - رغم أن الدولة لا تحصل رسوماً علي التصدير إلا أن كافة عناصر الإنتاج محملة بتكاليف إضافية وبرسوم وبضرائب مبيعات مما يزيد التكلفة ويبعد عن دائرة المنافسه ... مما يستوجب إلغاء كل تلك الرسوم والضرائب .

٤ - ما زال النقل بوسائله المختلفة ... البحري والجوي والبري يمثل مشكلة للصادرات سواء في إنتاجيته أو تكلفته ...بما يستوجب وضع خطة شاملة للنهوض بوسائل النقل وتقليل التكلفة

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢.) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

٥ - عدم وجود قاعدة معلومات وإتاحيتها بالقدر الكافي عن الأسواق العالمية ومتطلباتها .. مما يستوجب ضرورة إعداد قاعدة معلومات قوية تمد صناع مصر بجميع البيانات الضرورية عن الأسواق والفرص التصديرية مجاناً .

٦ - رغم وجود تسهيلات كبيرة من جانب الدولة في إسعار الأراضي في الأستثمار في الصناعة إلا أنه مازال ذلك الأمر عقبة في طريق كثير من المستثمرين ... الأمر الذي يقتضي منح الأرض بأسعار رمزية للمصانع والكيانات الإنتاجية وتقديم مزيد من تسهيلات السداد وفترات سماح معتدلة .

٧ - مشكلات التمويل ... حتمية تقديم قروض ميسرة وتخفيض أسعار الفائدة .

٨ - إرتفاع أسعار الخدمات الفنية المقدمة من الجهات الأستشارية ... الأمر الذي يقضي بأن تقدم الأجهزة الحكومية المعنية خدماتها بأسعار رمزية أو بالمجان .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢.) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة